laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٧١-أ
بتاريخ:	١٢/ ٧/ ٢٠٢١

ملف رقم: ٤١٤١/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة أسيوط

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٩٩٢٣) المؤرخ ٢٠١٢/٦/٢٥، بشأن النزاع القائم بين جامعة أسيوط (مستشفيات جامعة أسيوط) ووزارة الصحة والسكان (مديرية الشئون الصحية بمحافظة أسيوط)، بخصوص إلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (١١٨٨٨٨٤٨،٨٩) أحد عشر مليونًا وثمانمائة وثمانية وثمانون ألفًا وثمانمائة وثمانية وأربعون جنيهًا وتسعة وثمانون قرشًا، قيمة المتبقي من فواتير علاج المرضى الذين يعالجون بمستشفيات جامعة أسيوط على نفقة الدولة بالقرارات الصادرة عن المجالس الطبية المتخصصة.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أن جامعة أسيوط (مستشفيات جامعة أسيوط) أبرمت مع وزارة الصحة ممثلة في المجالس الطبية المتخصصة "اتفاق تعاون لتقديم الخدمات الطبية لمصلحة مرضى العلاج على نفقة الدولة بمستشفيات جامعة أسيوط"، على أن تتم المحاسبة بين مستشفيات جامعة أسيوط ومديرية الشئون الصحية بأسيوط طبقًا لقرار وزير الصحة والسكان رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠٠٤، وبناء على هذا الاتفاق قامت مستشفيات الجامعة بتقديم الخدمة الطبية وعلاج بعض المواطنين الحاصلين على قرارات علاج على نفقة الدولة، وبلغت قيمة المبالغ المستحقة على مديرية الشئون الصحية عن تلك الفترة (١١٨٨٨٨٤٨،٨٩) أحد عشر مليونًا وثمانمائة وثمانية وثمانين ألفًا وثمانمائة وثمانية وأربعين جنيهًا وتسعة وثمانين قرشًا. وإذ طالبت الجامعة مديرية الشئون الصحية بأداء المبلغ المطالب به، وإزاء امتناع الأخيرة عن الوفاء، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وقد عرض النزاع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

في ٢٠١٥/٥/٢٠، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة محاسبية لتحديد المبالغ محل المطالبة على وجه الدقة، إلا أنه ورد كتابكم رقم (١١٦٨٧) المؤرخ ٢٠١٥/٨/١٠ بأنه تم مخاطبة المديرية المالية بأسيوط بشأن قرار الجمعية سالف الذكر وأفادت بعدم الاختصاص، ثم عرض النزاع مرة أخرى على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠١٩/١/٢٣، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة محاسبية برئاسة عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط، وعضوية ممثل عن جامعة أسيوط (مستشفيات جامعة أسيوط)، وممثل عن محافظة أسيوط (مديرية الشئون الصحية بأسيوط)، تكون مهمتها حصر القيمة المتنازع عليها، وبموجب كتاب رئيس اللجنة عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط الوارد إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برقم (١٥٠٤) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣ ورد تقرير اللجنة التى أمرت الجمعية العمومية بتشكيلها, ثم عرض النزاع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٣م، وانتهت إلى إعادة النزاع إلى اللجنة ذاتها السابق تشكيلها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٣، وتكون مهمتها حصر القيمة المتنازع عليها بالنسبة إلى البنود الآتية: (١- قيمة الكشف الطبي والمتابعة والإشراف الطبي والزيارات الطبية. ٢- قيمة الأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي. ٣-قيمة فواتير الصفقة الشاملة. ٤- قيمة أدوية الغسيل الكلوي على أساس سعر البيع للجمهور. ٥-قيمة المبالغ المخصومة بسبب عدم مطابقة الدواء لحالة المريض ووجود فواتير بقيمة تزيد على المحرر بها أذون الصرف، وقيمة المبالغ المخصومة بسبب عدم توقيع مريض الغسيل الكلوي. ٦- قيمة المبالغ المخصومة بسبب استبعاد نسبة ١٠٪ (مصروف خدمي). وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات، على أن توافي جامعة أسيوط الجمعية العمومية بتقرير اللجنة المحاسبية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٥/١٣, إلا أنه لم يتم موافاة الجمعية العمومية بما انتهت إليه أعمال اللجنة المشار إليها أو بسبب عدم انتهائها من عملها، مما حدا بالمكتب الفني للجمعية العمومية إلى استعجال جامعة أسيوط لموافاة الجمعية العمومية بتقرير اللجنة بموجب كتبه أرقام: (١٦٤٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٩/٥ و(٢٠٩٥) المؤرخ ٢٠٢٠/١١/٢ و(١٩٩) المؤرخ ٢٠٢١/٢/٢٣، إلا أنها لم ترد حتى تاريخه.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٩ من يونيه عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأى أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء

laa-eg.com

الرأى في الموضوع أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، بما يوجب حفظ الطلب.

ولما كان الثابت من الأوراق أن المكتب الفني للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد طلب من رئيس جامعة اسيوط بكتابه رقم (١٦٤٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٩/٥، والاستعجال رقم (٢٠٩٥) المؤرخ ٢٠٢٠/١١/٢، والاستعجال رقم (١٩٩) المؤرخ ٢٠٢١/٢/٢٣، موافاة الجمعية العمومية بتقرير اللجنة المشكلة لبحث النزاع لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، إلا أنها لم تُوافَ به؛ الأمر الذى ينبئ عن العدول عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى: حفظ طلب عرض النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١٥ / ٧ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع